

الجهات الإدارية و دورها في الإشعار بالصعوبات الاقتصادية

السيد مبارك الخماسي
رئيس لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية

الإجابة على الثلاث أسئلة التالية

- ← لماذا الإشعار ببوادر الصعوبات في قانون الإنقاذ ؟
- ← في ماذا تتمثل منظومة الإشعار و ماهو دور الهياكل الإدارية؟
- ← هل تم بلوغ الأهداف المرجوة ؟

لماذا الإشعار ببوادر الصعوبات في قانون الإنقاذ ؟

✦ بروز ظاهرة المؤسسة التي تمر بصعوبات إقتصادية بعد اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 وعدم ملائمة التشريع المتعلق بالإجراءات الجماعية لمساعدة المؤسسات التي تمر بصعوبات

✦ دور الإدارة في استحداث إجراءات و هياكل للتدخل لفائدة المؤسسة ومساعدتها على معالجة صعوباتها

✦ إعتناء التوجه الليبرالي مع ضرورة تعزيز عوامل المحافظة على المؤسسة الخاصة باعتبار دورها الريادي في التنمية و النمو الإقتصادي و الإجتماعي

لماذا الإشعار ببوادر الصعوبات في قانون الإنقاذ ؟

✦ الإستئناس بالتشريع الفرنسي : قانون 1 مارس 1984 المتعلق بالوقاية و التسوية الرضائية

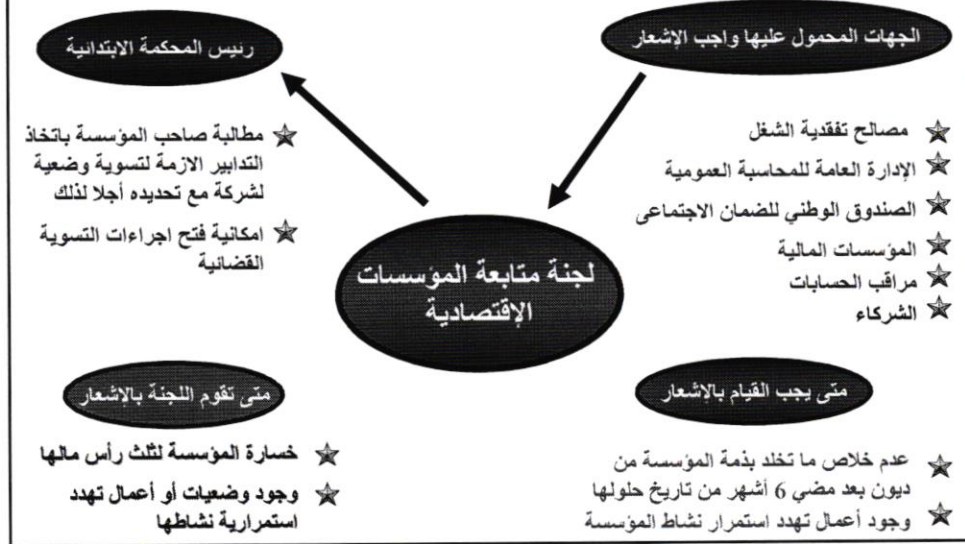
✦ إصدار قانون الإنقاذ في 15 أبريل 1995 مع حرص المشرع على وضع منظومة متكاملة للإنقاذ :

← الإشعار المبكر لمعالجة بوادر الصعوبات

← التسوية الرضائية قبل مرحلة التوقف عن الدفع

← التسوية القضائية بعد التوقف عن الدفع

في ماذا تتمثل منظومة الإشعار؟



دور الجهات الإدارية في منظومة الإشعار

لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية

مصالح تفقدية الشغل

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية

1995

مهام لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية

تجميع المعطيات عن نشاط المؤسسات ... و تبادل بإشعار

اشعار رئيس المحكمة بكل
مؤسسة بلغت خسارتها ثلث
رأس مالها

مصالح تفقدية الشغل
صندوق الضمان الاجتماعي
الإدارة العامة للمحاسبة
مراقب الحسابات



1999

مهام لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية

تجميع المعطيات الخاصة بالمؤسسات التي تمر بصعوبات ... و تبادل بإشعار

مصالح تفقدية الشغل
صندوق الضمان الاجتماعي
الإدارة العامة للمحاسبة
مراقب الحسابات



مرصد وطني

2003

مهام لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية

تجميع المعطيات الخاصة بالمؤسسات التي تمر بصعوبات ... و تبادل
بإشعار...

إشعار رئيس المحكمة بكل
مؤسسة بلغت خسارتها ثلث
رأس مالها بكل مؤسسة تبين
لها وجود وضعيات أو أعمال
تهدد استمرارية نشاطها

مصالح تفقدية الشغل
صندوق الضمان الاجتماعي
الإدارة العامة للمحاسبة
مراقب الحسابات

المؤسسات المالية

الشركاء



مرصد وطني

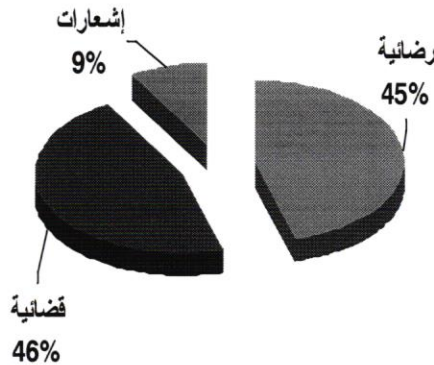
توزيع المؤسسات المسجلة حسب الإجراءات

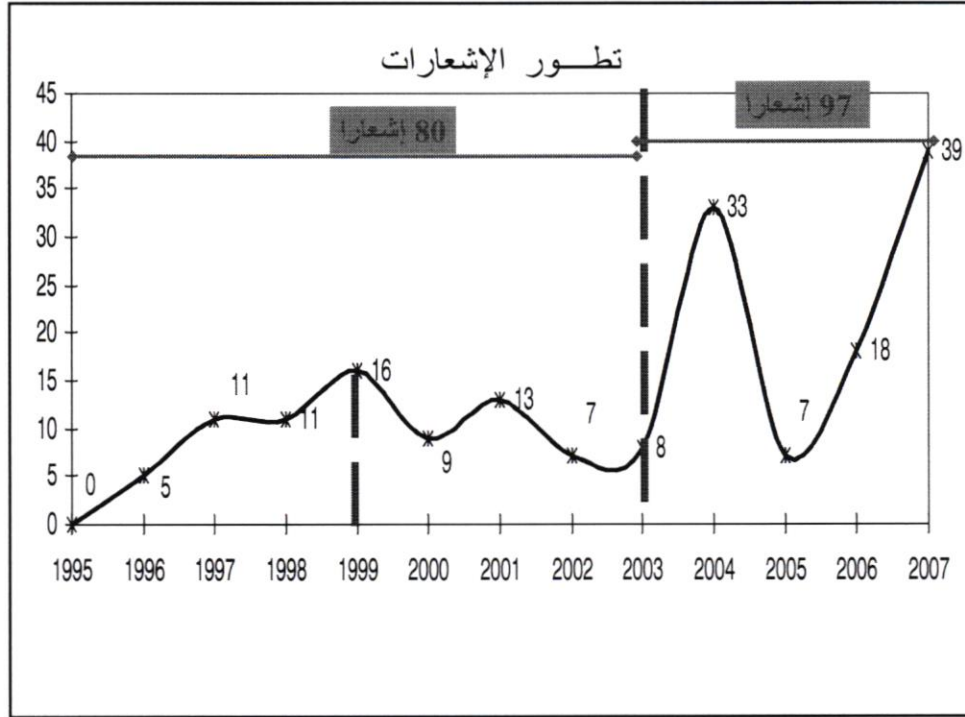
• تتوزع جملة المؤسسات المنخرطة في قانون الإنقاذ كما يلي:

931 تسوية رضائية

936 تسوية قضائية

177 إشعارا





توزيع الإشهارات حسب الجهات

85 :	مراقبي الحسابات
77 :	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
9 :	تفقدية الشغل
4 :	الشركاء
2 :	المؤسسات المالية

على المستوى التطبيقي :

- استكمال المعطيات حول وضعية المؤسسة من المسير ومن الجهات المختصة
- القيام بتشخيص أولي للوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسة
- التثبت من جدية الإشعار وأهمية الصعوبات وأسبابها.
- إستدعاء صاحب المؤسسة لمزيد التحري
- إمكانية تسوية الوضعية إداريا خاصة عندما تكون الصعوبة غير شائكة و ظرفية
- و في هذه الحالة يتم حفظ الملف على مستوى اللجنة ولا داعي لاحتالته على المحكمة .

تفقدية الشغل

مؤهلة بدرجة أولى لمعاينة الصعوبات التي تهدد إستمرارية النشاط حيث يلجأ المسير عادة الى التفقدية لاتخاذ جملة من الإجراءات التي تساعد على تجاوز صعوباته:

- ☐ طلب وضع العمال في بطالة فنية
- ☐ التخفيض في ساعات العمل
- ☐ إحالة البعض من العمال على التقاعد المبكر الخ...

تعد هذه الإجراءات مؤشر هام على مرور المؤسسة بصعوبات قد تتجاوز حلولها الاقتصار على التخفيض في الأعباء الاجتماعية للمؤسسة.

على المستوى التطبيقي صدرت 9 إشعارات عن مصالح تفقدية الشغل منذ دخول القانون حيز التطبيق.

الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

المؤشر المعتمد : عدم خلاص المؤسسة لما تخلد بذمتها من ديون بعد مضي ستة أشهر من حلول الدين.

على المستوى التطبيقي استحال العمل بهذا المؤشر نظرا :

- لأهمية عدد المؤسسات التي ينطبق عليها
- لعدم قدرة اللجنة أو المحاكم على متابعة وضعية المؤسسات المعنية

اقتصرت مصالح الصندوق على الإشعار ببعض المؤسسات التي تعذر عليها استخلاص ديونها وهي عادة ما تكون مغلقة ومتوقفة عن النشاط منذ مدة.

منذ دخول القانون حيز التطبيق الى موفى سنة 2007 : 77 إشعارا

مصالح المحاسبة العمومية

➤ المؤشر المعتمد : عدم خلاص المؤسسة لما تخلد بذمتها من ديون بعد مضي ستة أشهر من حلول الدين.

➤ استحالة تطبيق هذا المؤشر على غرار الصندوق.

➤ لم يسجل منذ دخول القانون حيز التطبيق الى موفى سنة 2007 أي إشعار صادر عن مصالح المحاسبة العمومية.

هل حققت منظومة الإشعار الأهداف المرجوة ؟

الأهداف المرجوة :

التنبيه المبكر عند ظهور بوادر الصعوبات

اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتجاوز الصعوبات

التنبيه المبكر عند ظهور بوادر الصعوبات

إفتقاد الإنذار خارج المؤسسة للنجاعة المطلوبة خلافا للإنذار داخل المؤسسة الراجع بالنظر لمراقبي الحسابات.

عزوف الجهات المعنية و خاصة الإدارية عن القيام بدور الإنذار المبكر لأسباب مختلفة باعتبار امتلاكها لطرق أكثر نجاعة لخلص ديونها الإجتماعية والجبائية

إتخاذ الإجراءات الكفيلة لتجاوز الصعوبات

عدم إعطاء رئيس المحكمة صلاحيات فعالة لمساعدة المؤسسة على إيجاد الحلول المستعجلة و اقتصر دوره على :

➤ طلب المسير بيان التدابير التي يعتزم اتخاذها لتفادي الصعوبات في أجال محددة

➤ فتح إجراءات التسوية القضائية.إن تعذر ذلك.

عدم تكليف اللجنة بأي دور في مجال التدخل المبكر للإنقاذ بالرغم أنها الجهة المؤهلة لذلك بحكم تواجد كل ممثلي الوزارات المعنية بوضعية المؤسسات ضمن تركيبتها

ملاحظات و مقترحات

التأكيد على أهمية الإشعار ببوادر الصعوبات كعامل رئيسي من شأنه أن يساعد المؤسسات وخاصة الصغرى والمتوسطة من تجنب الوقوع في صعوبات مستعصية الحلول.

منظومة الإشعار التي أقرها قانون الإنقاذ تعتبر مكسبا رغم وجود بعض النقائص.

تحفيز أو تسليط عقوبات على الجهات المعنية بالإشعار وحملها على الإنذار المبكر داخل المؤسسة قبل إحالة على اللجنة .

ملاحظات و مقترحات

إعطاء دور أكثر إيجابية للمرصد الوطني للمؤسسات التي تمر بصعوبات في توفير المعلومة وتقديم الإرشاد والتوجيه والمساعدة على التوصل الى الحلول المناسبة لفائدة المؤسسة.

تدعيم دور اللجنة في القيام بالمساعي الصلحية والتدخل لفائدة المؤسسة لدى الجهات المعنية واتخاذ جملة من القرارات في هذا المجال لفائدة وقاية المؤسسة :

كتكليف مراكز الأعمال أو خبراء في التشخيص أو هياكل أخرى من تقديم المساندة المطلوبة من ارشادات قانونية او الانتفاع بعمليات تدقيق مالي او غير ذلك وتعتبر التجربة الفرنسية في هذا المجال رائدة من خلال الدور الذي تلعبه هياكل المساندة الإدارية CODEFI و CIRC و GPA

ملاحظات و مقترحات

تحميل صاحب المؤسسة مسؤوليته في ضمان حسن التسيير و التصرف و ذلك بالتشديد على المؤسسات التي:

➤ لا تقوم بتسوية أموالها الذاتية طبقا ل م ش ت.

➤ لا تتخذ الإجراءات المناسبة عند بلوغ مرحلة التوقف عن الدفع

حمل الأطراف الفاعلة على الأخذ بعين الاعتبار هذه الخطوط الحمراء قصد ضمان سلامة المؤسسة و محيطها الإقتصادي

**شكرا على
حسن
الانتباه**